دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة

د. أحمد إبراهيم عبد العال حسن

دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة المنصورة
أستاذ مساعد - كلية إدارة الأعمال
جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
خبير اقتصادي - اتحاد غرف التجارة العربية
بيروت – لبنان

الملخص

تتطلع مصر الآن إلى مرحلة جديدة من تاريخها تصحح فيها أخطاء الماضي وتتوجه نحو مكانة تليق بأبنائها، ومستقبل أفضل تستحقه تظلله الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ولكي تتحقق هذه الأحلام الكبيرة لابد من إعادة النظر في قضية الإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية، وأن تقوم بالدور التنموي المنوط بها وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال قيام الإدارة المحلية بمجموعة من الوظائف السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية المحلية عبارة عن عملية يشارك فيها كل من القطاع العام والخاص في المجتمع، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتقدم للوصول إلى مستوى معيشي أفضل لجميع أفراد المجتمع المحلي. والإدارة المحلية تحتل مكانه كبيرة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية المحلية والحد من الفقر، وذلك لما تقوم به من خلق فرص عمل لأفراد المجتمع.

وتمثل التنمية المستدامة فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تمنع من ازدياد الفوارق بين دخول الأفراد. لذا فإن التنمية المستدامة هي الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعية، لهذا يجب علينا أن نسعى إلى تحقيقها في عالمنا العربي، ومواجهة التحديات العالمية والقضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، خاصة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة والتي تمر بها منطقتنا العربية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: *الإدارة المحلية، التنمية الاقتصادية المحلية، التنمية المستدامة.*

المقدمة

تشهد الدولة المصرية الآن مرحلة مهمة في تاريخها من أجل بناء مستقبل تستحقه ومكانة تليق بمواطنيها، ولكي تتحقق هذه الأحلام الكبيرة لابد من إعادة النظر في قضية الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، ويتم ذلك من خلال وضع إطار قانوني جديد يعالج الترهل والفساد في مؤسسات الإدارة المحلية، ويتوافق مع الأوضاع والتحديات الحالية التي تمر بها البلاد، هذا الإطار لابد وأن يتضمن منح الإدارة المحلية ووحداتها سلطات أوسع في إدارة المرافق والخدمات العامة، ويدعم استقلالها المالي والإداري وتنمية الموارد المحلية في ضوء الخبرة الدولية ويساعدها بأن تؤدى الدور التنموي المنوط بها وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال قيام الإدارة المحلية بمجموعة من الوظائف السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية.

* تم استلام البحث في مايو 2019، وقبل للنشر في أغسطس 2019، وتم النشر في يونيو 2021.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2021، ص ص 191- 210، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.177014

وتلعب المجالس والوحدات المحلية دوراً هاماً على صعيد زيادة المشاركة الشعبية عن طريق تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك ترسيخاً للديمقراطية وتعميقاً للامركزية القرار عن طريق مشاركة المواطن مشاركة حقيقية وفعلية في إدارة المرافق العامة داخل كل مجتمع محلى.

مشكلة الدراسة

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم، والتي أدت إلى التعديل في المراكز التنافسية النسبية للاقتصادات المختلفة، كان من الطبيعي أن تركز معظم دول العالم على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، وتتمثل المشكلة البحثية في الفرضيات التالية:

- ما هو دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في ظل التحولات السياسية والتحديات المعاصرة؟
- ما هو الدور التنموي للإدارة المحلية؟
- هل يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في التنمية الاجتماعية المستدامة؟

أهدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

- إظهار مدى مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.
- إظهار أهمية الإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية في تفعيل النشاط الاقتصادي بالبلاد.
- بيان الدور التنموي للإدارة المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

فرضيات الدراسة

تنطلق فرضيات الدراسة في محاولة للوصول إلى إجابات عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة متوافقة مع الأطر النظرية لها، ومفسرة لتصور عن سلوكيات متغيرات الدراسة، للوصول إلى الاستنتاجات، وهي على النحو الآتي:

- لا تساهم الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في ظل التحولات السياسية والتحديات المعاصرة.
- هل تقوم الإدارة المحلية بالدور التنموي المنوط بها.
- لا تساهم الإدارة المحلية في التنمية الاجتماعية المستدامة.

أهمية الدراسة

- تحتل الإدارة المحلية مكانه كبيرة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية المحلية والحد من الفقر، وذلك لما تقوم به من خلق فرص عمل لأفراد المجتمع.
- المُشاركة في صنع السياسة العامة للدولة وتوزيع السلطة وإتاحة الفرصة لمُشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شئونهم المحلية بأنفسهم، فضلاً عن رفع جودة الخدمات المحلية وتطوير الموارد البشرية.
- وجود حاجه ملحة لوجود تشريع قانوني جديد للإدارة المحلية يتوافق مع التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج البحث العلمي الذي يتقصى الظاهرة موضوع البحث ويتم تحليلها وتناولها في إطار موضوعي باستخدام طرق ووسائل لمنهج البحث يعتمد على الاستقراء والاستنباط والتحليل النظري:

- وسيلة الاستقراء والاستنباط في دراسة واستعراض دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، وذلك من خلال الإطار النظري للإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية، وتناول المعوقات التي تؤثر على فاعلية أداء المحليات وكيفية التغلب عليها.
- وسيلة التحليل النظري في الرجوع إلى المراجع العلمية بصفه عامة في مجال الدراسة محل البحث.

الدراسات السابقة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة التي تعتبر قريبة من الموضوع محل البحث، ومن بين تلك الدراسات نذكر أهم هذه الدراسات كما يلي:

دراسة (بطرس، 2004)، حول موضوع "اليابان من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلى: جدلية الأصالة والمعاصرة" وفي هذه الدراسة تطرق الباحث إلى: إلقاء الضوء على النظام السياسي الياباني وعلاقته بالحكم المحلي، ثم استعرض بعض التشريعات اللامركزية المحلية، وتنظيم الحكم المحلي الياباني، وفعالياته، ثم ناقش العلاقة بين السلطة المحلية والحكومة المركزية المجالات المحلية المختلفة، واستعرضت الدراسة عوائق تطوير الحكم المحلي في اليابان ووسائل التغلب عليها. وطرحت هذه الدراسة عدة تساؤلات يمكن أن تكون منطلقا لدراسات أكثر عمقا وتخصصا: ما الوزن النسبي لعناصر وآليات الحكم المحلى في نجاح التجربة اليابانية؟ ما الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في الحكم المحلى كحقل معرفي في ظل إشكالية الخصوصية والمعاصرة لنظم الإدارة المحلية والحكم المحلى في الدول الأخرى؟ كيف ساعدت البيئة السياسية والاقتصادية الدولية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية اليابان في النمو الاقتصادي والتقدم الإداري؟ هل تتوافر تلك المعطيات في الساحة الدولية المعاصرة لنجاح تجارب مماثلة؟ وما هو مدى إمكانية استفادة دول عريقة التراث الحضاري مثل مصر من التجربة اليابانية في الحكم المحلى؟

وانتهت هذه الدراسة بأنه يمكن لمصر الاستفادة من التجربة اليابانية بأن تجمع بين الأصالة، التي لا تمثل محاولة لتقييد الحاضر بالماضي، وتأخذ بقسط من المعاصرة مما يؤدى إلى تحقيق شرطي الإدارة المحلية الناجحة وهما الاتصال بالجذور كأساس للشرعية وانفتاح على العصر لتحقيق الفعالية.

خطة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تقسيمها على النحو التالي:

- أولا: الإطار النظري للإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية.
- ثانيا: المعوقات التي تؤثر على فاعلية أداء المحليات.
- ثالثا: التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية.
- رابعا: الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.
- خامسا: الدور التنموي للإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.
- سادسا: بعض التجارب الدولية في مجال الإدارة المحلية.
- سابعا: النتائج والتوصيات.

أولاً - الإطار النظري للإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية:

تعد الإدارة المحلية الأداة الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات المحلية، وهي عصب الدول والمكون الأساسي لوجودها، ولقد أوجدت المتغيرات الدولية والإقليمية مجموعة من التحديات وخلقت المتغيرات الداخلية لها مجموعة من المشكلات التي تدفع نحو حتمية تطويرها حتى تتمكن من تحقيق رسالتها في رفاهية الشعوب والمجتمعات. لهذا فقد أولت الدول قدراً كبيراً من الأهمية للإدارة المحلية وتشكيلها وفق ما تتطلبه المصالح العامة للمواطنين. لذلك سوف نتناول الإطار النظري للإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية من خلال عدة نقاط كما يلي:

مفاهيم عامة عن الإدارة المحلية والتنمية الشاملة والتنمية الاقتصادية المحلية.

نعرض لعدة تعريفات عامة عن الإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية والشاملة كمدخل لبيان دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية وذلك من خلال النقاط التالية:

1- **تعريف الإدارة المحلية**

اختلف علماء السياسة والإدارة حول وضع تعرف دقيق وشامل لمصطلح الإدارة المحلية ولكل منهم تعريف وفقا للحقل العلمي الذي ينتمي إليه. ويرجع ذلك إلى اختلاف وتمايز النظم السياسية والاجتماعية التي نشأ في كنفها النظام الإداري من جهة، واختلاف وجهات نظر المفكرين وفقهاء القانون حول العناصر المكونة له من جهة أخرى، وكذا للأهمية النسبية التي يخضعها المشرع على أي عنصر من هذه العناصر. ونتناول البعض من تعريفات المفكرين والباحثين في مجال الإدارة المحلية:

أ- **الفقه الإنجليزي.** يعبر عن الإدارة المحلية بمصطلح «الحكم المحلي» حيث تعرف على أنها «حكومة محلية، تتولى هيئات محلية منتخبة، مكلفة بمهام إدارية وتنفيذية تتعلق بالسكان المقيمين في نطاق محلي محدد. ولها الحق في إصدار القرارات واللوائح المحلية ".

ب- **الفقه الفرنسي.** يعبر عن الإدارة المحلية بمصطلح اللامركزية المحلية وعرفها بأنها: «هيئات محلية تمارس اختصاصات إدارية وتتمتع باستقلال ذاتي".

ج- **الفقه العربي.** تتعدد تعريفات الإدارة المحلية فهناك من يعرفها على أنها: أسلوب إداري يتم اختصاصات بمقتضاه تقسيم إقليم تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل هيئة إدارة عامة على أن تستقل كل هيئة بمواردها المالية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.

د- **ويعرفها فريق أخر على أنها:** أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، ويقوم على فكرة توزيع السلطات والوظائف بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الحكومة المركزية لرسم السياسة العامة للدولة.

وقد عرفها أستاذنا الدكتور: سليمان المطاوي بأنها: توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحيه منتخبة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

ومما سبق يمكن تبني التعريف التالي للإدارة المحلية بأنها: هي أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما يناط لها من مهام واختصاصات تحت إشراف ورقابة الإدارة المركزية.

2- **تعريف التنمية الشاملة**

تعرف بأنها عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد يمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظي بقبول عام وتسمح باستمرار التنمية.

أ- **عناصر التنمية الشاملة**

تدرج ضمن التنمية الشاملة مجموعة من العناصر الضرورية والتي يجب توافرها في التنمية الشاملة، وهي التوازن في تحديد معدلات الاستثمار بالمجالات المختلفة، والتنسيق حيث يتطلب الأمر قدراً مناسباً من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج من أجل وضوح أهداف عملية التنمية، كذلك الشمول لكافة مجالات احتياجات المجتمع والحياة الاجتماعية من صحة واقتصاد وتعليم وخلافة، والتعاون والتفاعل الإيجابي بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية.

ب- **عوامل نجاح التنمية المحلية الشاملة**

- توفر الإطار التشريعي والقانوني الذي يمنح للمجالس المحلية السلطات والصلاحيات الواسعة والاستغلال المالي ويرفع الوصاية في تدبير الشأن الجماعي على مستوى التسيير وعلى مستوى البحث عن موارد جديدة.
- توفر قدرة من التمويل المحلي والعمل على تنويع الاستثمارات تشجيع الشراكة بين المجالس المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في المشروعات التنموية على المستوى المحلي.
- تثمين المبادرات المحلية واقتراحات تنظيمات المجتمع المدني وكذا البرامج الجزئية.
- توفر الكفاءة العالمية والقانونية في المرشحين لعضوية المجالس المحلية وهي مسالة ضرورية لحماية مصالح الجماعة من الوقوع في أيدي ممثلين يفتقدون القدرة على تدبير الشأن العام أو انتهازيين.

3- التنمية الاقتصادية المحلية

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. أيضًا يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك، يشير الخبير الاقتصادي أمارتيا سين إلى أن: "النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية".

وتعتبر التنمية الاقتصادية المحلية أحد الركائز الرئيسة التي تهدف إلى تدعيم قدرات الإدارة المحلية على تحسين الاقتصادات المحلية، وخلق بيئة اقتصادية قادرة على توفير فرص العمل والحد من الفقر في نطاق الوحدات المحلية. فالتنمية الاقتصادية المحلية تهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة بها.

وتعرف التنمية الاقتصادية المحلية بأنها: " عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل"

حيث نجد أن نجاح المجتمع المحلي في الوقت الراهن يتوقف على مدى قدرته على التكييف مع آليات اقتصادات السوق الديناميكية على المستوى المحلي والقومي والدولي (ستيفتانج، وآخرون 2004).

فالتنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاعين العام والخاص جماعيا على خلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع. والسؤال الذي يثور ماذا تعني ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية؟ فنجد إن ممارسة تنمية اقتصادية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة محلية معينة من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية حياة أفضل لسكان تلك المنطقة.

أ- علاقة الإدارة المحلية بالتنمية الاقتصادية المحلية.

تعبر التنمية الاقتصادية عن كل الجهود التي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي وتنويع الاقتصاد وجعله متعدد الهياكل وتطوير الوسائل المساعدة للقيام بذلك.

- فالتنمية الاقتصادية المحلية فهي تعبر عن العمل على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محليا وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة وتزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.
- التنمية الاقتصادية المحلية هي تلك العملية التي تعمل من خلالها المجالس المحلية على خلق الظروف الأحسن لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعات المحلية سواء أكانت في الجانب الصناعي أو الزراعي، وذلك لأن الجانب الصناعي ينعكس على جميع جوانب الحياة.
- لهذا تسعى الإدارة المحلية جاهده على تحقيق تنمية اقتصادية على المستوى المحلى من خلال: المساهمة في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الانتخابية والخدمية، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية، وتشجيع تجميع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو مشروعات استثمار. فالبلدية تعمل عن طريق المجلس الشعبي المحلى على تطوير الأنشطة الاقتصادية المسيطرة في برنامجها التنموي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين، كذلك يعمل على توجيه وتنسيق ومراقبة الأنشطة المحلية.

ب- **الفئات المهمشة والاقتصاد غير الرسمي** (ستيفتانج، وآخرون 2004)

يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من الدول ليس فقط على الاقتصاد الرسمي، ولكن أيضًا على الاقتصاد غير الرسمي وفي بعض الحالات يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي أكبر من الاقتصاد الرسمي. فضلاً عن صعوبة الوصول إلى المصادر المعتادة للتمويل والمعلومات والمهارات، لهذا فإن وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية يجب أن يأخذ في الاعتبار ويتكيف مع القيود والفرص المتاحة في الاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم زيادة جاذبية اللجوء إلى وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية. كذلك يجب أن تشجع على تحقيق مزايا اجتماعية أكبر لكافة قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية سواء الرسمية أو غير الرسمية وغير القادرين المهمشين. ولهذا نجد أن الإدارة المحلية تؤدى دور كبير وهام في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلى وذلك لقربها من المواطنين.

ثانيًا - المعوقات التي تؤثر على فاعلية أداء المحليات

تجد قضايا الإدارة المحلية في الوقت الحالي اهتمامًا بالغاً لدى المواطنين أصحاب العلاقة الحقيقيين، ولهذا أصبحت تؤلف موضوعات للبحث العلمي في ميدان العلوم وخاصة العلوم الإدارية العامة. ويبدو أن هذا الاهتمام المفاجئ بقضايا الإدارة المحلية يعود لارتباطها حالياً بمشكلات سياسية، واقتصادية، واجتماعية كما هي الحال في الحركات الإقليمية والدولية التي تجتاح العالم سواء في بعض البلاد الإفريقية وغيرها من بلدان العالم. وإن الجمود الذي صحب قضايا الإدارة المحلية سنين طويلة أدى إلى إسباغ صبغة الشيخوخة على بناء التنظيمات الإدارية المحلية بما لا ينسجم والواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي عرفته المجتمعات المعاصرة في ظل التحولات الراهنة. وأخيراً يبدو أن هناك سبباً ثالثاً يعطي مزيداً من الأهمية لموضوع الإدارة المحلية، ويتمثل في مفهوم بدأ يفرض وجوده على غالبية دول العالم منذ سنوات قليلة ألا وهو مفهوم مشاركة المواطنين في تسيير الشئون العامة للدولة وإدارتها، ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

وفي هذا الإطار، يمكن رصد مجموعة من الملاحظات الرئيسة التي تمثل عائقًا أمام أية عملية إصلاح جدية، **والتي تؤثر على فاعلية أداء المحليات**. وتشير إليها دراسات عديدة الميدانية، وهي على النحو التالي:

1- ضعف حصيلة الموارد المحلية التي لا تزيد على20% من احتياجاتها الفعلية، قد أدى إلى الاعتماد الكلي على الإعانات المركزية، وبالتالي ضعف نطاق الحركة المحلية أمام احتياجات البيئة المحلية.

2- تعدد الأجهزة الرقابية على الوحدات المحلية (مجلس الشعب، الجهاز المركزي للمحاسبات، مجلس الوزراء، وزارة المالية، الرقابة الإدارية) ، وذلك على الرغم من محدودية الاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية..

3- ضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية من حيث درجة الإقبال على التصويت في الانتخابات المحلية وانخفاض مساهمات قوي المجتمع المدني في العمل المحلى بشكل عام.

4- الهيكل التنظيمي الحالي لوحدات الإدارة المحلية والذي يتسم بتشتت الوحدات المحلية وتجزئتها على نطاق كبير، قد عجز عن تحقيق الكفاءة الإدارية في استخدام الموارد المحلية..

5- تضارب الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة الشعبية، أسفر عن سيطرة الجهاز التنفيذي على الجهاز الشعبي.

6- عدم فاعلية النظم التخطيطية الإقليمية وذلك بسبب نقص الخبرات والكفاءات اللازمة من جانب ونقص التمويل من جانب آخر.

ومما يزيد الصورة تعقيداً، ما يوضحه مؤشر الناتج المحلى الإجمالي من تفاوت في الدخل فيما بين المحافظات وبعضها البعض. وهو ما يستوجب معه إعادة النظر في سوء تخصيص الموارد. وأيا كان الأمر، فإن المجتمعات المحلية تظل مصادر لم توظف بكل طاقتها لتمويل ودعم المشروعات المفيدة والضرورية لهذه المجتمعات ذاتها، ومما يدل على صواب هذه النتيجة نجاح بعض الإدارات المحلية في أداء دورها التنموي رغم قلة مواردها مقارنة بمجتمعات محلية أخري، لهذا تطرح مسألة كفاءة وفاعلية الإدارة المحلية كمحدد لا غنى عنه (**عبد الوهاب**، 2017).

ثالثًا - التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية (ستيفتانج،2004)

يجب أن تتحقق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تبني استراتيجية لذلك، هذه الاستراتيجية تشكل أحد عناصر خطة أكبر للتنمية الاستراتيجية والتي تشمل عناصر اجتماعية وبيئية واقتصادية. وتوفر استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية الفرصة للتركيز على تدعيم الاقتصاد المحلى وتعزيز القدرات المحلية، ويتراوح الإطار الزمني لتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية من ثلاث إلى ثماني سنوات ويشمل خطط سنوية للتنفيذ. ونتناول التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية من خلال عدة مراحل للتخطيط، تتمثل في مرحلة تنظيم الجهود، ثم مرحلة تقييم الاقتصاد المحلي، ومرحلة إعداد الاستراتيجية، ومرحلة تنفيذ الاستراتيجية، وأخيراً مرحلة مراجعة الاستراتيجية ونتناولها بإيجاز فيما يلي:

1- مرحلة تنظيم الجهود

تعتبر مرحلة تنظيم الجهود أولى مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية، ولكي يتم تنظيم الجهود بشكل ناجح في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، يجب الموافقة في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط على الترتيبات المؤسساتية ودور أصحابه المصالح. كذلك يجب تشكيل فريق عمل خاص بالتنمية الاقتصادية المحلية في مجلس المدينة أو الوحدة المحلية أو أحد المنظمات التي تشارك في تنفيذ هذه الاستراتيجي، تكون مهمة هذا الفريق بصفة مبدئية تولى إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي. كذلك لابد من تضافر الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص فضلاً عن القطاعات غير الحكومية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

وتبدأ عملية التخطيط الاستراتيجي بتحديد المؤسسات العامة والأنشطة والصناعات والأفراد ومراكز البحوث ومؤسسات التدريب والمنظمات المدنية والمهنية إضافة إلى الفئات الأخرى التي يتكون منها أو تؤثر في الاقتصاد المحلى. ونجد أن المهارات والخبرات والموارد التي يشارك بها مجموعات أصحاب المصالح سوف تساهم في عملية التخطيط الاستراتيجي. كذلك تكوين علاقات عمل قوية وهياكل تنظيمية لدعم عملية التخطيط الاستراتيجي سوف تؤدى إلى تحقيق شراكة بين القطاع العام والخاص والقطاع غير الحكومي ذات فوائد عديدة على المدى الطويل. هذه النوعية من الشراكة والاحتفاظ بها غالبا ما يمثل ضمان استمرارية وعاملاًمهماً وتحديا يظهر من خلاله مدى فاعلية جهود التنمية الاقتصادية المحلية.

2- مرحلة تقييم الاقتصاد المحلى

يلزم التعرف على خصائص الاقتصاد لأنه يعد أمراً هاماً في حالة رغبة أصحاب المصالح في تحديد استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية تتسم بالواقعية والعملية والقابلية للتحقيق والاتفاق عليها. وللحصول على البيانات الأساسية عن الاقتصاد المحلى. ويجب أن يتم إجراء تقييم سليم للاقتصاد المحلى بالإضافة إلى دراسة الروابط أو العلاقات الاقتصادية القائمة وكذلك الأنشطة في منطقة معينة، إضافة إلى البيانات التي تساعد على تحديد الاتجاه الاستراتيجي للاقتصاد المحلى. فالخطوة الأولى لعملية تقييم الاقتصاد المحلى هي تحديد المعلومات وثيقة الصلة بهذا الموضوع والمعلومات المطلوبة والمتوافرة بالإضافة إلى تحديد البيانات الغامضة أو غير المتاحة، والتي سوف يكون من الضروري الحصول عليها من أجل إجراء عملية تقييم للاقتصاد المحلى.

وبعد الحصول على هذه البيانات يكون من الضروري تجميع وتحليل البيانات لتوفير صورة كاملة عن الاقتصاد المحلى. وتوجد أساليب عديدة تستخدم للتعرف على المعلومات الأساسية عن الاقتصاد المحلى مثل " تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات " والنماذج الاسترشادية والمؤشرات الاقتصادية الإقليمية والتطورات الاقتصادية والسياسية عالمياً وإقليميا. ويتضمن التخطيط الاستراتيجي الفعال للتنمية الاقتصادية المحلية دراسة وتحليل حجم برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المحلية الجاري تنفيذها بالفعل بالمنطقة. والجدول التالي يوضح لنا تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وأمثلة على القضايا المتعلقة بتقييم الاقتصاد المحلى كما يلي:

جدول رقم (1)

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات: أمثلة على القضايا المتعلقة بتقييم الاقتصاد المحلى

	أمثلة على القضايا المتعلقة بتقييم الاقتصاد المحلى
نقاط القوة الأصول المحلية	معدلات الأجور التنافسية، قوة العمل الماهرة، المؤسسات التعليمية والبحثية، شبكة موصلات جيده، توافر الأمن، توافر شركات منتجة، القرب من مصادر المواد الخام أو الموارد الطبيعة الأخرى
نقاط الضعف معوقات النمو	زيادة حدة الفقر، تعقد الإجراءات التنظيمية والإدارية المحلية، البنية الأساسية غير الملاءمة، صعوبة الحصول على القروض، القضايا الخاصة بالصحة التي تؤثر على قوة (مثل انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة " الإيدز")
الفرص ظروف خارجية ملاءمة	التطور التكنولوجي، ترتيبات التجارة الدولية الجديدة، التطورات السياسية وتطورات الاقتصاد الكلى، توسيع نطاق الأسواق، تطوير المطارات الإقليمية، بزوغ قوة عمل تتسم بالمهارة.
التحديات اتجاهات خارجية غير مواتية	التطورات الديموغرافية، انخفاض حجم الأنشطة ذات الطابع الدولي، فقد الأسواق ومن ثم إغلاق مصانع محلية، عدم استقرار أسعار الصرف الأمر الذي يمنع تدفق الاستثمارات المحلية، هجرة السكان المتعلمين إلى مناطق أخرى – الهجرة إلى الخارج

المصدر: ستيفتانج، وآخرون (2004)، التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغير- البنك الدولي.

وتستخدم عملية تقييم الاقتصاد المحلى في:

- تحديد الموارد الحكومية والخاصة والغير الحكومية.
- إنشاء نظم لإدارة البيانات لكي تستخدم مستقبلا في الرقابة والتقييم.
- تجميع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الراهنة أو المعلومات الهامة الجديدة.

يجب أن تأخذ عملية التقييم في اعتبارها احتمالات النمو لنطاق واسع من فرص التنمية الاقتصادية المحلية في جميع القطاعات الرئيسة والتي تشمل القطاعات الرسمية وغير الرسمية وقطاعات المجتمع الأخرى.

3- مرحلة إعداد الاستر اتيجية

الهدف من إعداد تخطيط استراتيجي على نطاق واسع لإحدى المدن هو التوصل إلى منهج متكامل للقيام بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية. ويستلزم الأمر عند قيام المتخصصين الفنيين في الحكومات المحلية، ومجموعات أصحاب المصالح الرئيسة بإعداد الاستراتيجية، تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية. وتتكون استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية النموذجية من عدد من المكونات.

- **الرؤية:** توضح إجماع أصحاب المصالح على طبيعة المستقبل الاقتصادي المرجو للمجتمع.
- **البرامج:** مجموعة من الأساليب لتحقيق الأهداف الواقعية للتنمية الاقتصادية، ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.
- **الأهداف:** تتوقف على الرؤية الكلية والنتائج المحددة المرجوة لعملية التخطيط الاقتصادي.
- **الأغراض:** وضع معايير للأداء فضلاً عن الأنشطة المستهدفة لعملية التنمية لتحقيق كل هدف، ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.
- **المشروعات وخطط العمل.** تنفيذ أجزاء محددة من البرنامج، يجب أن تحدد الأولويات كما يجب تقدير التكلفة، ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.

4- مرحلة تنفيذ الاستر اتيجية

يجب أن يكون لكل استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية خطة للتنفيذ وتكون مدعومة بدورها بخطط عمل تفصيلية للمشروع. حيث تحدد خطة التنفيذ الموازنة المطلوبة والاحتياجات من الموارد البشرية والتجهيزات المؤسساتية والإجرائية اللازمة لتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، ونتيجة لاعتبارها وثيقة شاملة تتضمن برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المحلية في إطار تنفيذ الاستراتيجية، فإنها تستخدم كوثيقة متكاملة لإعداد البرامج للإبقاء على وضوح اتجاهات الاستراتيجية وللتأكد من أن البرامج والمشروعات لا تتنافس بصورة غير ملاءمة للحصول على الموارد والدعم. وفي ظل فترة زمنية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات فإن خطة التنفيذ الجيد سوف تؤدي إلى

استخدام الموازنات المقررة بصورة أكثر كفاءة وفعالية، كما يمكن أن تستخدم في الحصول على التمويل من مصادر خارجية مثل الحكومة الوطنية والهيئات المانحة فضلاً عن القطاع الخاص.

تلعب المشروعات التي يمكن تنفيذها في الأجل القصير والتي يكون لها مردودًا سريعًا دورًا مهمًا في تدعيم ثقة أصحاب المصالح وإعطاء دفعه للمشروع. أما المشروعات الأخرى فيتم تنفيذها من خلال إطار زمني متوسط وطويل الأجل. ويعد وضع نظام جيد للرقابة والتقييم لإعداد استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية المحلية أمرًا مهمًا فضلاً عن أنه يسمح بإجراء التحليل والمراجعة، حيث يمكن فريق العمل في التنمية الاقتصادية المحلية من تقييم النتائج بطريقة صحيحة، إضافة إلى التأكد من صحة أوجه الإنفاق وتحديد حجم الزيادات الضرورية في المخصصات بالإضافة إلى التعديلات المطلوب إجراؤها فضلاً عن تطوير ووضع قواعد جيدة للأداء. كذلك يمكن وضع مؤشرات لقياس حجم الإنجاز والآثار المترتبة على ذلك.

5- مرحلة مراجعة الاستراتيجية

ينبغي مراجعتها سنويا من أجل أن نتمكن من تعديلها لتتواءم مع التطورات التي تشهدها الظروف المحلية. كما يتم إجراء مراجعة أوسع نطاقا كل ثلاث سنوات غير أن تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن يخضع لتقييم سنوي دقيق وهذه المراجعة يجب أن تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة لإعداد الاستراتيجية، كذلك يجب أن تتضمن مؤشرات متفق عليها لمتابعة وتقييم الاقتصاد المحلى. ويجب أن تشمل عملية المراجعة كلما أمكن ذلك المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار. إضافة إلى مرحلة التنفيذ ومستوى وحجم مشاركة أصحاب المصالح. وبجانب القيام بعملية مراجعة الاستراتيجية فإن النظم المختلفة يجب أن تستمر في العمل لمتابعة حجم الإنجاز الذي تحقق في كل مشروع. وتسمح هذه النظم لمتخذي القرار بتعديل الاستراتيجية استجابة لتغير الظروف المحلية. وفي حالة ما إذا تم استكمال تنفيذ البرامج أو المشروعات أو تم اعتبارها غير ملاءمة فإنه يمكن أن يتم اختيار برامج ومشروعات جديدة.

أ- القواعد الجيدة لضمان نجاح الاستراتيجية

تتطلب القواعد الجيدة للتنمية الاقتصادية المحلية استخدام أساليب تتلاءم تمامًا مع الظروف والأوضاع المحلية، وتوجد عدة مبادئ استراتيجية جيدة نذكر منها النقاط التالية:

- منهج متكامل يشمل القضايا الاجتماعية والبيئية والمادية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية.
- دراسة أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، حيث يجب أن يؤخذ حجم الاقتصاد الغير رسمي في الحسبان بالدقة الواجبة، لأنه يمثل جزء كبير من حجم الاقتصاد المحلى في بعض المحليات، فضلاً عن ارتباطه الشديد بالأنشطة الرسمية، كما إنه يوفر القواعد الاقتصادية لغالبية الفقراء.
- يجب أن تتولى الحكومة المحلية بنفسها وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية وأن تتمتع بالإدارة السياسية القوية لتنفيذ هذه الاستراتيجية.
- الدعم والتأييد السياسي والمالي والفني من جانب المستويات الأخرى في الحكومة.
- يجب أن يتم تنفيذ المشروعات وخطط العمل فقط عندما يتم تحديد المدير المسئول أو الطرف المساند والذي يلتزم بنجاح عملية التنفيذ.

هذا بالنسبة لمراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية والتي تمثلت في خمس مراحل، وأوضحنا كذلك بعض المبادئ الاسترشادية بشأن القواعد الجيدة لضمان وتحقيق نجاح الاستراتيجية. وننتقل الآن إلى بيان دور الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

رابعًا - الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المحلى لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية

يلعب القطاع الخاص دوراً رئيساً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر، ولهذا يكتسب دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية متنامية في تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية من أجل تطوير مختلف جوانب المجتمع في

المنطقة العربية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والأداء الحكومي. وهناك عوامل عديدة تعزز الحاجة إلى التفكير بطرق جديدة لتسليط الضوء على آليات تتيح التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص في المنطقة. وهذه العوامل تشمل الافتقار إلى البنية التحية وتراجع الميزانيات وتوسع مشروعات القطاع الخاص ونمو عدد السكان.

وتشهد المنطقة حالياً ظهور استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأداء الحكومي، وبالتالي فإن الحدود التقليدية بين القطاعين العام والخاص بدأت تتغير أيضاً في الوقت الذي يتضح لنا فيه أن الشراكة بين هذين القطاعين هي إحدى أكثر الآليات شيوعاً لتحقيق التنمية.

1- دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية

شهد العالم نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات تحولات هامه، حيث تفككت الاشتراكية والشيوعية وظهرت أنظمة جديدة، وأخذ تيار التحول يتجه نحو اقتصادات السوق وكانت هذه التغيرات في مظهرها سياسية واقتصادية لعلاج المشكلات الاقتصادية، وقد بدأت الدول النامية بانتهاج سياسة الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي (حمزة،2001).

وإسناد تقديم بعض الخدمات إلى شركات خاصة، يخفف هذا البديل العبء الواقع على كاهل المحليات والحكومة المركزية، ويعرض الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص. كذلك يؤدى إلى توفير الكثير من الوقت الذي يضيع في الإجراءات الروتينية، ومن ثم يجب تشجيع مؤسسات ومستثمري القطاع الخاص للمشاركة في تمويل وتنفيذ وإدارة مشروعات المرافق والخدمات المحلية (الجالودى، 1992). ومن ثم يجب العمل على تشجيع القطاعين الخاص، والتعاوني للمشاركة في الاستثمارات المحلية. وذلك لما له من أثرين كبيرين على التنمية:

- أن مشاركة القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ المحلى ترفع العبء عن كاهل الدولة، وتقلل الضغط على ميزانيتها بما يسمح للحكومة بالتفرغ لتولى مسئوليات أكبر نحو التنمية البشرية والاجتماعي للمواطنين.
- أن دخول القطاع الخاص في التنفيذ والإدارة يضمن تحقيق الربح المباشر لمؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي تشجيعها على المضي قدما في دعم التنمية في المحليات، كما إن أسلوب إدارة القطاع الخاص يتميز بالمرونة والفاعلية، الأمر الذي يؤدى إلى تحسين أداء الخدمات، والمرفق المحلية بطريقة تعمل على استمرارية واستدامة عملية التنمية لكل المدن والمجتمعات كما يعمل على جذب المزيد من السكان إلى تلك المدن الجديدة، وتخفيف الضغط السكاني على المناطق المأهولة بالوادي.

جدول رقم (2)
خصخصة المرافق العامة

الدولة	قطاع البنية الأساسية	نظام التعاقد	التاريخ	ملاحظة
أمريكا	النقل، الطرائق، الكباري	B.O.T	1994	
كندا	الكباري، الطرائق	B.O.T	1990	
إنجلترا- فرنسا	نفق المانش	B.O.T	1987	
أستراليا	السكة الحديد، ونفق سيناء سيدني	B.O.T	-	
هونج كونج	نفق هونج كونج، نفق الميناء الغربي	B.O.T	1986	
أندو نسيا	مشروع محطة جاوا للكهرباء	B.O.T	-	

المصدر: د. سري الدين، (1999)، الإطار القانوني لمشروعات البنية الأساسية التي يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص بنظام البناء والتملك والتشغيل والتحويل في مصر، مجلة القانون والاقتصاد- كلية حقوق – جامعة القاهرة، العدد التاسع والستون، ص 9.

وتشير الدراسات التطبيقية على الدول النامية والمتقدمة أن كل زيادة في رصيد الدولة من البنية الأساسية بنسبة 1% يصاحبها زيادة في الناتج المحلى الإجمالي بنفس النسبة تقريباً، ولمعرفة توجه الدولة نحو خصخصة المرافق العامة من خلال جدول رقم (2).

يتضح لنا من خلال الجدول توجه الدول المتقدمة والنامية إلى مشاركة القطاع الخاص من خلال أسلوب الخصخصة بالتمويل بنظام B.O.T، وذلك بديلا عن الأسلوب التقليدي في التمويل للمرافق العامة من الموازنة العامة، والتمويل المصرفي وإصدار السندات وزيادة الضرائب والرسوم.

2- الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة للتنمية بمصر.

أكد خبراء دوليون أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثل حلاً حيويًا وضروريًا لتعزيز تطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمارات وتوليد فرص العمل بمصر في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري في المرحلة

الراهنة، وفي مؤتمر عقد مؤخرا حول "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، وقال (نبيه مارون) أن بيئة الاستثمار في مصر خسرت الكثير من عواملها الجذابة منذ يناير 2011، موضحا أن جهود الحكومة حاليًا تسعى لاستعادة الثقة في النمو الاقتصادي، ومواجهة البطالة من خلال طرح إجراءات جديدة لتحفيز الاستثمارات الخاصة في مشروعات تطوير البنية التحتية وأكد أن النمو الاقتصادي في مصر بدأ مرحلة من التعافي بعد أربع سنوات من الركود خاصة وأن مصادر البنك الدولي أشارت إلى أن معدل البطالة ارتفع إلى 13.2% عام 2014 مقابل 8.7 % في 2008، كما ارتفع عدد السكان لأكثر من 90 مليون نسمة، مما يضيف ضغوطا على البنية التحتية والاجتماعية في قطاعات عديدة، من بينها النقل والطاقة والمرافق العامة والعقارات والصناعة والكيماويات والبيئة والصحة والأمن والتعليم.

مؤكداً أن مصر بدأت تشهد توجهات إيجابية في الاستثمار الخارجي المباشر. وقال مارون إن مصر كانت من أوائل البلدان التي وضعت برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يتيح نماذج تمويل بديلة لتلبية احتياجات تطوير البنية التحتية، موضحا أن أهم التحديات التي تواجه جذب الاستثمار الخاص في البنية التحتية ومشروعات التطوير من خلال تطبيق نماذج الشراكة ولابد للحكومة المصرية مواجهتها هي البيروقراطية المفرطة والتي تحتاج لمواجهة في التبسيط والتنفيذ بأسلوب ثابت وشفاف، مع وضع الإجراءات الواضحة للتصاريح والموافقات وتسهيل تواصل المستثمر مع المؤسسات الحكومية..

3- **القطاع الخاص والحد من الفقر (كريم، 2011).**

ينتج عن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي من تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع استراتيجية ملاءمة لنهوض وتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. حيث نجد أن القطاع الخاص يساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه يساهم بذلك في توفير المزيد من المداخل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملاحظ.

وتعد قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيس والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث إن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول، ولذلك فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دوراً رئيساً في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيس لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر.

خامسًا - الدور التنموي للإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة

لقد شهد العالم تغيرات جوهرية سياسية واقتصادية دفعت الدول النامية إلى إعادة النظر في فلسفة الحكم المحلي والإدارة المحلية وما تقوم به الحكومات الوطنية والوحدات المحلية، ولهذا يتأثر مدى اتساع الصلاحيات والاختصاصات التي تتمتع بها الإدارة المحلية بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالمجتمع والدولة. **ولقد عانى النمو الاقتصادي في العالم العربي خلال العقود الأخيرة ولا يزال من تقلبات مرتبطة بالاستقرار الأمني في المنطقة.**

فالتنمية المحلية تسعي لتحقيق أهداف تنموية تعود بالنفع على السكان المحليين الذين يعتبرون من الفاعلين في تنمية الإقليم المحلي، ويرتبط مفهوم التنمية المحلية بمفاهيم عديدة من أهمها مفهوم التنمية المستدامة حيث يعتبر هذا المفهوم مجاور لمفهوم التنمية المحلية، التي تسعى لتحسين الظروف العامة للإقليم، بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (زرنوخ، 2005). فتنمية المجتمع تعتبر استراتيجية مأمونة لزيادة قدرات وإمكانات أعضاء المجتمع من خلال عملية المشاركة من داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل وهكذا تهتم بأمرين، الأول تحيق أهداف ملموسة، والثاني دعم الخصائص الاجتماعية داخل المجتمع والتي قد يكون أهمها دعم القدرات القيادية داخل المجتمع وبين المواطنين (خاطر، 2005).

تسعي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعه مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة الدولة. وتتعدد الأبعاد التي تهدف إليها التنميةةالمحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة فلها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وإدارية وبيئية وغيرها والتي يتضح لنا من خلالها الدور التنموي للإدارة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال عدة أبعاد ومجالات للتنمية المحلية نتناول منها ما يلي:

1- **المجال الاقتصادي**

للتنمية المحلية أبعاد كثيرة منها البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا ولتحقيقه تسعى التنمية المحلية عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولذلك نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها سابقًا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وتوفير المنتجات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء أكان ذلك للاستهلاك المحلي أو للتوزيع على الأقاليم الأخرى. وتعتمد التنمية المحلية على بناء البنية الأساسية من الطرائق والمستشفيات وغيرها والتي تمهد المناخ المناسب لأفراد المجتمع المقيمين على هذا الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة (غريبي، 2010).

2- **المجال الاجتماعي**

يعد المجال الاجتماعي أحد الأبعاد التي تسعى لتحقيها الإدارة المحلية وله أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، وتحسن مستوى التعليم. ويركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد داخل المجتمع، إلي جانب ضمان الديموقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، ولذلك نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة والعمل على زيادة القيمة المضافة وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية من أجل خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ولديه الانتماء الوطني لبلاده ومنطقته، وهناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية مثل التعليم، الصحة، الأمن والإسكان، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر مباشر، على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا (غريبي، 2010).

3- **المجال الثقافي**

يعتبر البعد الثقافي مهم جدًا بالنسبة للتنمية المحلية، فهو يلعب دور أساسي في ممارسة تنمية الإقليم. فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره وهو ما يعطي للتنمية المحلية خصوصيتها، فلكل إقليم خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية. فقضية التنمية في مختلف تجلياتها هي بدون شك مجرد انعكاس منطقي لطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، فهي من تتحكم في الأسلوب الذي ينتهجه الأفراد والقائمين على التنمية المحلية في تسيير وتدبير مواردهم المادية والبشرية، وفي معالجة إشكالية التنمية المطروحة. فمن المؤكد أن للثقافة والتنمية ارتباط عضوي لا يمكن الفصل بينهما أو الادعاء بأن تأثير الأولى في الثانية مجرد تأثير ثانوي مقارنة مع العوامل الأخرى المتحكمة في تنمية المجتمع وتقدمة كالعامل الاقتصادي مثلاً (جندي، 2015).

4- **في مجال التنمية السياسية**

تهدف التنمية المحلية إلى تنمية النظام السياسي القائم بالدولة من خلال ما يعرف بالتنمية السياسية على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون هناك تنمية محلية إلا من خلال تحقيق الاستقرار في

النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولى السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية وغيرها، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دوراً كبيراً في دعم التنمية المحلية وبالتالي دعم مسيرة التنمية السياسية (خنفري،2010).

سادسًا - تجارب دولية في مجال الإدارة المحلية

تنظيم النظم المحلية في العالم يتأثر بشكل عام بعدة عوامل مثل النظم السياسية السائدة وطبيعة الإدارة المحلية والعوامل السياسية والاقتصادية المحلية. ونستعرض في هذا المجال بعض النماذج من التجارب الدولية في مجال الإدارة المحلية والحكم المحلى، ونذكر بعض من هذه النماذج فيما يلي:

1- **النموذج الأمريكي** (عبد المطلب، 2012)

يعد النموذج الأمريكي أحد النماذج الرائدة في مجال الإدارة المحلية والحكم المحلي حيث يتكون هيكل وحدات الحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية من الولايات والمقاطعات والبلديات حيث تتمتع كل ولاية باعتبارها الوحدة المحلية الكبرى بقدر من الاستقلال في تسيير شئونها الداخلية حيث نجد لكل ولاية دستورها الخاص وجهازها التشريعي وحاكمها. ويمارس حاكم الولاية الصلاحيات التنفيذية لتسيير المهام وأداء الخدمات المحلية في الولاية ويعاون حاكم الولاية عدد من المعاونين ويتولى كل وزير اختصاصاً معينًا. ويقوم الجهاز التنفيذي للولاية بالإشراف على توفير بعض الخدمات مثل التعليم، الصحة، الأمن الداخلي، الطرائق، الانتخابات وجباية الضرائب المحلية. والجهاز التشريعي يقوم بممارسة كافة الصلاحيات التشريعية في إصدار القوانين على مستوي الولاية وتتضمن صلاحياته التشريعية إقرار الموازنة المالية للولاية وإصدار التشريعات الضريبية على مستوي الولاية.. وتعد المقاطعات وحدات محلية تلي مستوي الولاية مباشرة حيث تتكون كل ولاية من عدد من المقاطعات. ويتكون جهاز الإدارة في المقاطعة عادة من لجنة أو مجلس وقاض ثم مجموعة من المسئولين التنفيذيين ويتم اختيار اللجنة والقاضي والمسئولين التنفيذيين بالانتخاب من قبل مواطني المقاطعة. وتتفاوت مهام المقاطعة وأهميتها من ولاية لأخرى لكن يمكن القول بصفة عامة أن المقاطعة لا تباشر مهاماً حيوية في النظام الأمريكي للحكم المحلي حيث تقتصر وظائفها في كثير من الحالات على الإشراف على الطرائق والأشغال العامة وبرامج الرعاية والمعونات الاجتماعية والأمن الداخلي..

وتعتبر البلديات (الحضرية والريفية) هي الوحدات الصغرى في هيكل الوحدات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تلعب دوراً أكبر نسبياً في المجالات الخدمية عن الدور الذي تلعبه المقاطعة، ولا يوجد شكل تنظيمي واحد تأخذه البلديات. ففي أحد الأشكال يوجد على رأس الجهاز المحلى للبلدية عمدة منتخب مع مجلس منتخب وفي هذا التنظيم يمثل العمدة السلطة التنفيذية ويمثل المجلس السلطة التشريعية وفي أحد الأشكال الأخرى يوجد على رأس الجهاز المحلى للبلدية عمدة يمثل مديراً محترفاً ومجلساً منتخباً وفي هذا النظام يعين المجلس العمدة ليقوم بالإشراف على النواحي التنفيذية لجهاز البلدية.

وتتولي البلديات مهام تنفيذية ذات طابع خدمي مثل الأمن الداخلي، التعليم، الصحة العامة، إطفاء الحرائق، صيانة الطرائق وفي البلديات الحضرية (المدن) قد يضاف إلى هذه المهام أعباء أخرى تتناسب مع طبيعة الاحتياجات المرفقية للمدينة مثل توفير مياه الشرب والصرف الصحي.

2- **التجربة اليابانية** (بطرس، 2004)

تعد اليابان واحدة من أهم الدول سواء على الصعيد الآسيوي أو العالمي من حيث عراقة تجربة الإدارة المحلية وتحولها إلى الحكم المحلى وفعاليتها في تطوير المجتمع المحلى. وترجع جذور الإدارة المحلية اليابانية إلى القرن السابع عشر حيث كانت الإقطاعية المركزية أول صور البيروقراطية البدائية. وهذا الشكل يعكس الحد الأعلى لفاعلية البعد الثقافي كنواة مؤسسة وضابطة للإدارة المحلية في آن واحد. فلقد كانت البيروقراطية تتشكل من موظفين تعينهم السلطة المركزية

من العائلات الإقطاعية. وليس اعتبارات التخصص والكفاءة المهنية، كانت فقد تأثرت الإدارة بالخصائص الأساسية للثقافة اليابانية المتمثلة في: قيم الجماعية في الأداء والالتزام بروح الجماعة واحترام القيادات وغلبة الطابع المحافظ.

وقد أثرت العولمة بشكل جلي على الحكم المحلى في اليابان للانفتاح الياباني الكبير على العالم الخارجي كنتيجة مباشرة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة مع العالم. ويتم التفاعل بين اليابان والعالم المحيط على عدة مستويات: أولها التفاعل على مستوى الحكومات (المركزية والمحلية) نتيجة للتعاون الدولي، وثانيها التفاعل على مستوى البيئة المحيطة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، وثالثها التفاعل على مستوى المؤسسات (المؤسسات العامة والخاصة والشركات متعددة الجنسيات). ومن تداعيات التفاعل وإعادة تشكيل الفكر السياسي الياباني تعزيز مفهوم اللامركزية الإدارية الذي ظهر في عصر الميجي وتقويته ليحول إلى لامركزية سياسية. فالجذور التاريخية لمفهوم الاستقلالية المحلية في عهد "الميجي" يقوم على دعامتين: المساندة الكبيرة لكبار ومتوسطي ملاك الأراضي لروح الحكم المحلى، وانطلاق هذه المساندة مصالح شخصية بتوقع أولئك الملاك مردودا إيجابيا له على ثرواتهم ونفوذهم السياسي حينما يصيرون أعضاء في الدايت (Junji ,1995).

لقد شهد النظام الياباني عملية إعادة هيكلة بعد الحرب العالمية الثانية تقوم على شغل أجهزة الحكم المحلى بعناصر منتخبة وعناصر معينة تلبية للصلاحيات السياسية التي أضافها الدستور الياباني إلى الاختصاصات الإدارية للمحليات والتي تحركت بها على طريق الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلى. وتجسد ذلك التحول في التعديلات الثلاثة التالية التي تمت كجزء من إعادة نظام الحكم المحلى في إطار الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

- تحول السلطات المحلية من وكالات تابعة للحكومة المركزية إلى حكومات محلية للوحدات المحلية.
- اختيار القيادات المحلية في أجهزة الحكم المحلى بالانتخاب المباشر.
- إعادة هيكلة وزارة الداخلية، كجهة إشراف على أجهزة الإدارة المحلية قبل الحرب العالمية الثانية، إلى عدة وكالات.

تمت بعد الحرب العالمية الثانية إعادة هيكلة نظام الحكم المحلى في إطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لمرونة الاستجابة لمتطلبات المجتمعات المحلية التي لا تستطيع الحكومة المركزية الاستجابة لها بكفاءة، أدخلت ثلاث تغييرات:

- تكريس السلطة اللامركزية للمحليات بوضعها في صورة حكومات محلية للمقاطعات بدلا من كونها مجرد وكالات تابعة للحكومة المركزية.
- إدخال نظام الانتخاب المباشر للقيادات المحلية في أجهزة الحكم المحلى.
- تقسيم وزارة الداخلية، التي كانت تشرف على أجهزة الحكم المحلى قبل الحرب العالمية الثانية، إلى عدة وكالات.

وتكفى الإشارة في هذا الصدد إلى نص دستور 1947على ترسيخ مبدأ الاستقلالية المحلية كأساس الحكم المحلى والذي أقر بدوره المواد التالية:

- النص بجلاء على أن تختص السلطات المحلية بسلطات تشريعية بالإضافة إلى سلطات إدارية وتنفيذية واسعة.
- قصر سلطة سن بعض القوانين على سلطات محلية محددة.
- إعلان احترام الاستقلالية المحلية ومبادئها الأساسية.
- انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية بالاقتراع المباشر في المحليات.

وبتاريخ 16 يوليو 1999، تم إصدار قانون اللامركزية الشامل على أن يطبق من بداية أبريل 2000. وتم تصميم القانون بناء على خطة تنمية اللامركزية وكذلك توصيات لجان تنمية اللامركزية، ويرتكز القانون على ستة أسس:

أ- تحديد وظائف الحكومة المركزية والحكومات المركزية بجلاء والفصل بينهما بحيث تكون الحكومة المركزية مسئولة عن الشئون الخارجية والقضايا التي تهم الدولة ككل ككيان موحد، في المقابل، تكلف الحكومات المحلية بإدارة كل شئون المواطنين إلى تهمهم بطريقة مباشرة.

ب- إعادة النظر في مشاركة الحكومة المركزية عن طريق وضع مبادئ وإجراءات لعملية المشاركة المركزية بحيث تكون محدودة حتى لا يفرغ القانون من مفاهيمه الأساسية.

ج- إلغاء نظام الوكالة الوظيفية والتي كانت الحكومات المحلية تقوم بمقتضاها بتنفيذ بعض الوظائف بالوكالة عن الحكومة المركزية. وبناء على مواد القانون الجديد، تم دمج الوظائف الوكالية في الوظائف الدستورية للحكم المحلى. وكنتيجة لذلك، تم إلغاء نظام مسئولي الإدارة المحلية (المعينين من قبل الحكومة المركزية في إدارة الوظائف التي تم تفويض تنفيذها إلى المحليات).

د- تبعا للقانون الجديد، يتم تشجيع تفويض السلطة حسب النظام التالي: من الحكومة المركزية إلى المحافظات، والتي تفوض السلطات بدورها إلى المدن الكبيرة ثم إلى المدن الصغيرة ثم إلى القرى.

هـ- نص القانون على إنشاء نظم إدارية جديدة للحكم المحلى بتشجيع الاندماج الإداري لوحدات محلية وإعادة الحيوية إلى المجالس المحلية وكذلك تبسيط الإجراءات لإنشاء المدن المحورية وذلك لتحسين القدرات الإدارية والمالية للوحدات المحلية عن طريق استفادتها باقتصادات الحجم.

و- من الحقوق التي كفلها القانون الجديد حق التنظيم الذاتي للمحليات لتنمية الإدارة الفعالة وتطبيق مفهوم الرشادة الإدارية. وبذلك تم إلغاء اللوائح المركزية الملزمة للمحليات لإنشاء منظمات معينة أو التزامات لخلق فرص وظيفية معينة.

وقد تشكلت في اليابان في العقود الأولى من القرن العشرين إدارة محلية بالتعيين تشكل جزءا من الجهاز البير وقراطي الياباني المدني المستفيد من حيث البنية والهيكل التنظيمي من النموذج الألماني المحاكي بدورة في بنيته وقواعد اختيار قياداته وأساس عملية صنع قراراته على مساهمات ماكس فيبر وأخذت البيروقراطية اليابانية شكل مؤسسي لضمان تحقيق المصالح العامة (Bernard، 1993).

تنقسم في اليابان وحدات الإدارة المحلية بشكل عام إلى نوعين رئيسين من الوحدات هما المحافظات "Prefectures" الحضرية والريفية والمحليات "Municipalities"، وتعتبر الوحدة الأساسية في الحكم المحلى الياباني، مثل المدن الكبيرة والصغيرة ويرأسها عمد ويطلق عليهم مسمى " تشو" وعددها في هوكايا 3200 محلية عدد المحافظات في اليابان 47 محافظة على رأس كل منها محافظ (تشيجى). ويطلق على مدينة طوكيو الكبرى "Metropolitan" التي يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين نسمة لفظ "تو"، بينما يطلق على محافظتين حضريتين "Urban" هما أوساكا وكيوتو لفظ "فو"، بينما تنفرد محافظة هوكايا بمسمى خاص حيث يطلق عليها "دو"، وأخيرا باقي المحافظات الثلاث والأربعين يطلق عليهم لفظ "كين".

وتنقسم المدن إلى **مدن مختارة** Designated Cities وسميت بهذا الاسم لأنها اختيرت من قبل مجلس الوزراء على أساس عامل الكثافة السكانية بحيث لا يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة وعدد تلك المدن 12 مدينة. وحسب قانون الحكم المحلى فإن المدن المختارة لها صلاحيات وسلطات المحافظات في 18 وظيفة من أهمها وظيفة التخطيط العمراني، بالإضافة إلى ما سبق، فإن القانون أقر بتفويض بعض وظائف الحكومة المركزية في مجالي التعليم وإدارة الطرائق الوطنية إلى المدن المختارة.

النوع الثاني من المدن تسمى **المدن الجوهرية** Core Cities والتي حددت على أساس عاملي الكثافة السكانية (300000 نسمة على الأقل) والمساحة (مائة كيلو متر مربع على الأقل) وعددها 27 مدينة. ويتم تفويضها بنفس الصلاحيات والوظائف المفوضة للمدن المختارة ماعدا التي تحتاج إلى اقتصادات الحجم الكبير لتطبيقها.

النوع الثالث من المدن هي **مدن الحالة الخاصة** Special Case Cities والتي يزيد عدد سكانها عن 200000 نسمة منشأه بقرار من مجلس الوزراء، وعددها 59 مدينة. وتقوم بوظائف المدن الجوهرية ما عدا الوظائف التي تتطلب تنسيقا قويا مع المحافظات.

وتسمى **المدن الكبيرة** "Shi" وعددها 666 مدينة كبيرة، وتنقسم بدورها إلى مدن متوسطة "Machi" وعددها 1993 مدينة أو أحياء "Shicho"، بينما تسمى القرى "Son" أو "Mura" وعددها 573 قرية كأصغر الوحدات التي تحكم ذاتيا في المناطق الريفية.

وبالإضافة إلى المحليات، توجد وحدات محلية ذات طبيعة خاصة:

أ- الأحياء الخاصة بمدينة طوكيو التي تنقسم إلى وحدات تنظيمية تسمى "Ku" وعددها 23 حي.

ب- قد تنشئ وحدتان محليتان أو أكثر تعاونية محلية لرفع قدرتها على ممارسة الصلاحيات المحلية المخولة لها. وتأخذ هذه التعاونيات أشكالا عديدة حسب مجال الاختصاص الذي يخول لها في اتفاق تأسيسها.

ج- كيانات الملكية ذات الطابع الخاص التي يتم إنشاؤها داخل الوحدات المحلية الريفية عادة لإدارة ملكيات ذات طابع خاص مثل قنوات الري والمزارع والعيون الكبريتية والمدافن.

د- مؤسسات التنمية المحلية تنشأ بمبادرة من أثنين أو أكثر من الوحدات المحلية لتقديم خدمات عامة في المناطق الخاضعة للخطط التنمية الشاملة.

من السمات التي تعكس الخصوصية اليابانية في تنظيم وحدات الحكم المحلى الياباني ما يلي:

أ- غياب الطابع الهرمي بين وحدات الحكم المحلى. فالعلاقة بين المحافظة والمحليات الكائنة في نطاقها ليست علاقة تابع ومتبوع، بل تعتبر كل وحدة محلية كيانا قائما بذاته.

ب- ثبات عدد المحافظات ومساحتها منذ عهد الميجى، مما يشير إلى وجود تقليد ياباني راسخ وجهته هي التثبت المطلق لهذا المستوى من مستويات هيكل الوحدات الإدارية المحلية كتعبير عن الطابع المحافظ للشخصية القومية اليابانية.

ويعتبر التمويل المحلى بمثابة شريان الحياة لكافة أنشطة الحكم المحلى. من معايير الكفاءة لأي مصدر تمويل الانتظام والقانونية والكفاية وكفاية التحصيل. ومن أهم مصادر الموارد المحلية الضرائب المحلية والمخصصات الضريبية المحلية والضرائب المحلية التحويلية والسندات المحلية والمنح الحكومية.

تم تفعيل عملية التفاعل بين اليابان والعالم الخارجي مما أدى إلى ظهور شبكة من التفاعلات النظمية والإنسانية أعادت تشكيل الفكر السياسي والإداري والاقتصادي في إطار الخصوصية الثقافية اليابانية. ومن تداعيات التفاعل وإعادة تشكيل الفكر السياسي الياباني تعزيز مفهوم اللامركزية الإدارية الذي ظهر في عصر الميجى وتقويته ليصبح لامركزية سياسية في النصف الثاني من القرن العشرين. والسؤال الآن ما هو مدى إمكانية استفادة مصر من التجربة اليابانية في الحكم المحلى؟

قضية استفادة مصر من التجربة اليابانية في الحكم المحلى كانت محورية في فكر الباحث عند اختياره للنموذج الياباني للتشابه الكبير بين البيئة المصرية والبيئة اليابانية في الجوانب التالية:

أ- نهضة مصر في العصر الحديث – في القرن الثامن عشر- بدأت بالتوازي مع النهضة اليابانية، إلا أن تباطؤ التنمية نتيجة لتعثر مصر في حقب زمنية تالية قد أثر بالسلب قدرة مصر على اللحاق بركب الدول المتقدمة.

ب- تتشابه مصر مع اليابان في أنها دولة محورية إقليميا، حيث إن موقع مصر الجغرافي ووزنها الاستراتيجي في الشرق الأوسط يتشابه مع اليابان جغرافيا وسياسيا في آسيا.

ج- الخبرة المصرية في الإدارة العامة والمحلية عريقة تاريخيا أيضا، بل تفوق الخبرة اليابانية عراقة. بالإضافة إلى تشابه السمات المميزة للإدارة المحلية للدولتين التي كانت تتميز بالنزعة المركزية.

د- الشعب المصري يتشابه مع الشعب الياباني، كشعوب شرقية التقاليد، في وجود صفتين متناقضتين وهما القدرة العالية على التكيف واستيعاب كل جديد، وفي الوقت نفسه رسوخ قيم المحافظة على التقاليد والخصوصية الثقافية الوطنية.

بمقارنة التجربتين المصرية واليابانية في مجال الإدارة والحكم المحلى نجد أن أقصى ما وصلت إليه مصر هو درجة متقدمة من اللامركزية الإدارية تجسدت في النظام الحالي للإدارة المحلية، في المقابل نجد أن اليابان حاولت أن تحتفظ بصفة اللامركزية الإدارية كتعبير عن الطابع المحافظ للشخصية اليابانية، وفي الوقت نفسه حاولت أن تبتكر أنماط من الحكم المحلى ذات طابع ياباني، بمعنى أن أشكال الحكم المحلى التي اختارتها تنسجم مع الطابع المحافظ وتحقق في الوقت نفسه فكرة المعاصرة.

3- **نظام الإدارة المحلية في فرنسا** (عبد المطلب، 2012)

تتكون من أربع وحدات للإدارة المحلية وهي على التوالي المحافظات والمناطق والمقاطعات والكميونات، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة أما المناطق والمقاطعات فهي تقسيمات لأغراض إدارية. ولا تتمتع الوحدات المحلية الرئيسة وهي المحافظات والكميونات بحقوق أو سلطات واسعة فيما تمارسه من سلطات تخضع لإشراف ورقابة من قبل الحكومة المركزية ولا توجد ضمانات دستورية تحمي استقلال الوحدات الإدارية المحلية ضد تدخل الحكومة المركزية.

أ- **المحافظات**

تنقسم فرنسا من الوجهة الإدارية إلى 90 محافظة يرأس كل منها محافظ يعين بقرار جمهوري بناء على ترشيح وزير الداخلية، وتضم كل محافظة في المتوسط عدداً من الكميونات. ويعد المحافظ موظفا تابعا للحكومة المركزية وبحكم أن تعيينه يكون من الحكومة المركزية فهو يعتبر مسئولاً مباشراً أمام وزير الداخلية، وتتكون مسئوليات المحافظين من شقين تمثيل الحكومة المركزية في محافظاتهم وقيادة الجهاز التنفيذي للمحافظات ويقوم المحافظ بممارسة صلاحياته كممثل للحكومة المركزية. ويشرف المحافظ علي الخدمات والمرافق التي تدخل ضمن نطاق اختصاص المحافظة مثل التعليم والصحة والأمن وصيانة الطرائق وهو يقوم بتبليغ الوحدات المحلية التابعة للمحافظة مثل الكميونات بالتعليمات والتوجيهات التي ترد إليه من السلطات المركزية. ويقوم بمعاونة المحافظ اثنان أو ثلاثة من النواب أو المساعدين بالإضافة إلى رؤساء الأجهزة الحكومية التابعة للمحافظة مثل التعليم، الصحة، المالية، النقل ولا يملك المحافظ حق تعيين هذه القيادات العليا فهؤلاء الرؤساء يعينون من قبل السلطات المركزية في العاصمة.

ب- **الكميونات**

تعتبر الكميونات من أكثر وحدات الحكم المحلى سيطرة على الشئون المحلية حيث تقوم بصيانة الطرائق والحدائق العامة ومرافق المياه وإطفاء الحرائق. وتنظم الكميونات وفق قانون البلديات الذي يحدد الجهاز الإداري للكميون في العمدة وجهازه المساعد والمجلس المحلى. ويقوم العمدة بممارسة صلاحياته باعتباره رئيس الجهاز التنفيذي للكميون فهو يعين الموظفين الإداريين وفقا للتعليمات الصادرة للكميون في هذا الشأن ويباشر الإشراف على العمل التنفيذي. ولكل كميون مجلس محلى يتم انتخاب أعضائه لمدة ست سنوات كما يتم تجديد عضوية ثلث الأعضاء كل سنتين ويقوم مجلس الكميون بإقرار ميزانية الكميون ويشرف ويراقب الشئون التنفيذية ذات الصبغة المحلية. ويملك رئيس الجمهورية أن يحل مجالس الكميونات في بعض الحالات الاستثنائية عندما تخل بواجباتها أو تتقاعس عن أداء مسئولياتها..

يتضح مما سبق أن نظام الإدارة المحلية في فرنسا يعمل بطريقة تعطي الحكومة المركزية سلطات كبيرة تصل إلى حد الوصاية على عمل الأجهزة المحلية وهذه الوصاية تغرق الحكومة المركزية في تفاصيل المشكلات الخاصة بالمحافظات والكميونات وتشغلها عن الاهتمام بالمسائل والمشكلات القومية العامة.

هذه بعض التجارب الدولية في الإدارة المحلية والتي تتبع نظم جيده بشأن الإدارة المحلية والحكم المحلى. إلا أنه يجب الانتباه إلى الاتجاهات المستقبلية لنظام الإدارة المحلية والتي يتوقف الدور المستقبلي لها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. ونذكر بعض هذه الاتجاهات في النقاط التالية (عبد المطلب، 2012):

- تعديل الخريطة الإدارية والتنظيمية للوحدات المحلية لإزالة التناقض بين المستويات التنظيمية المختلفة والتي يمكن أن تسمح باتساع الكيانات الإدارية لتحقيق معادلة التوازن بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية في إدارة الوحدات المحلية.
- إزالة التضارب في الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة الشعبية.
- تحديد الالتزامات والمسئوليات والإجراءات بين كافة الأجهزة المحلية.
- دعم وزيادة حجم الاختصاصات الممنوحة للمحافظين حتى يتسنى لهم إدارة التنمية في المحافظات وكذلك زيادة حجم التفويض من الوزراء إلى المحافظين ومن المحافظين إلى القيادات المحلية.
- تحديد العلاقة بين الجهة التي تدير بعض المرافق كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والمنشآت التعليمية وبين

المحافظ بحيث يشرف المحافظ إشرافا كاملا عليها لأن هذه المرافق تعمل في نطاق المحليات.

- زيادة الاهتمام بالقيادات المحلية من خلال رفع المهارة الإدارية والفنية بواسطة البرامج التدريبية المختلفة والتي يجب أن تركز على الكفاءات لفهم المتغيرات الدولية والمحلية والإقليمية.
- تفعيل دور الأقاليم الاقتصادية لإيجاد كيانات اقتصادية تحقق الأهداف التي من أجلها قد أنشئت وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالاستقرار الإقليمي والتوظيف.
- دعم الموارد الذاتية للوحدات المحلية وذلك بالحصول على رسوم معينة للمساهمة في تدبير بعض الموارد التي تستخدم في تعزيز الميزانيات المحلية.

سابعًا: النتائج والتوصيات.

يتضح لنا أن الإدارة المحلية والمحليات تقوم بدور حيوي ومؤثر في عملية التنمية الاقتصادية المحلية والاجتماعية مع تميزها بقربها من جمهور المواطنين وكونها تنبع من صميم التفهم لاحتياجات ومتطلبات الشعب. ومن خلال الدراسة قد انتهينا لعدة نتائج وتوصيات نتناولها كما يلي:

نتائج الدراسة

- عدم فاعلية النظم التخطيطية الإقليمية وذلك بسبب نقص الخبرات والكفاءات اللازمة والنقص الشديد في الكوادر الفنية بالوحدات المحلية من المختصين بالتخطيط ونقص التمويل ومحدودية الموارد الذاتية للوحدات المحلية، وعدم وجود سياسة مالية مستقرة واضحة لإعانات المحليات مالياً.
- تضارب الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة الشعبية، أسفر عن سيطرة الجهاز التنفيذي على الجهاز الشعبي.
- تعدد الأجهزة الرقابية على الوحدات المحلية (مجلس الشعب، الجهاز المركزي للمحاسبات، مجلس الوزراء، وزارة المالية، الرقابة الإدارية)، وذلك على الرغم من محدودية الاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية.
- عدم وجود إطار قانوني يتضمن إصلاح نظام الإدارة المحلية إداريًا وماليًا وتشريعيًا وسياسيًا يتوافق مع التطورات الاقتصادية والتحولات السياسية الراهنة على المستوى الإقليمي والمحلي، من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- الهيكل التنظيمي الحالي لوحدات الإدارة المحلية والذي يتسم بتشتت الوحدات المحلية وتجزئتها على نطاق كبير، لا يستطيع تحقيق الكفاءة الإدارية في استخدام الموارد المحلية وتحقيق التنمية.

توصيات الدراسة

- ضرورة الإسراع في وضع قانون جديد للإدارة المحلية يحدد دور واضح للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وتطوير أساليب اختيار القيادات المحلية بشرط توافر الخبرة لديهم والتأهيل العلمي، والعمل على إنشاء مراكز للمعلومات بالمجالس المحلية.
- تشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص للتعاون في تحقيق التنمية المحلية وأن يقتصر دور الحكومة المركزية على وضع السياسات العامة وترك التنفيذ للأطراف المحلية.
- ضرورة تحديد وتوسيع اختصاصات المجالس الشعبية المحلية والتطبيق الفعلي للامركزية الإدارية والتطبيق التدريجي للامركزية المالية.
- ضرورة دراسة التجارب الدولية الناجحة في مجال الإدارة المحلية والحكم المحلي والاستفادة منها في تطوير الإدارة المحلية في مصر والدول العربية، كالتجربة الأمريكية واليابانية والفرنسية وغيرها من التجارب الدولية.
- ضرورة التخطيط الاستراتيجي السليم وتنفيذه ومتابعته من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، ومساهمة المشاركة المجتمعية في هذا التخطيط باعتباره من أهم وظائف الإدارة، حيث يبعد التخطيط العمل المؤسسي عن العمل العشوائي الذي يجعله عرضة لمفاجآت ومواقف سيئة ليست في الحسبان قد تعوق التنمية المحلية.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- الجالودى، جميل. (1992). ***اللامركزية الإدارية في العالم العربي***، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية، السنة 34، العدد 2، ديسمبر.
- بطرس، ماجد رضا. (2004). «اليابان من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلى: جدلية الأصالة والمعاصرة»، ***مجلة البحوث الإدارية***. https://search.mandumah.com/Record/66427
- بافقيه، فهد حسني حمزة. (2001). «أثر *ل*خصخصة على كفاءة إيصال الخدمات بالمملكة العربية السعودية»، ***رسالة ماجستير***، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- جندي، عبد الكريم. (2015)، ***الثقافة والتنمية المستدامة: نحو مدخل ثقافي لسؤال التنمية بالواحات المغربية***، الحوار المتمدن، العدد: 4969.
- خاطر، أحمد مصطفى. (2005). ***تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع***. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- خنفري، خيضر. (2010). «تمويل التنمية المحلية في الجزائر»، ***رسالة دكتوراه***، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
- زرنوخ، ياسمينة. (2005). "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية"، ***مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط***، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- سري الدين، هاني صلاح. (1999). الإطار القانوني لمشروعات البنية الأساسية التي يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص بنظام البناء والتملك والتشغيل والتحويل في مصر، ***مجلة القانون والاقتصاد***- كلية حقوق، جامعة القاهرة، ع 69.
- ستيفتانج، برتلزمان، جون سوينبرن، سريا جوجا، فيرجس ميرفى.(2004)، ***التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها***، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغير- البنك الدولي، سبتمبر siteresources.worldbank.org/INTLED/552648./22262560/led_pamphlet_arabic.pdf.
- عبد الوهاب، أيمن السيد. (2017)، ***الإدارة المحلية: متطلبات المراجعة***، 2017/4/17. http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/9/27/FILE1/HTM.
- عبد المطلب، طه محمد. (2012)، ***أفاق تطوير نظم الإدارة المحلية***. http://www.ahram.org.eg/democracy/News/229/Subscriptions.aspx
- غربي، أحمد. (2010)، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، ***البحوث والدراسات العلمية***، العدد 4، أكتوبر.
- كريم، بودخدخ، بودخدخ مسعود. (2011)، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ***الملتقى الوطني الأول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"***، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Junji, Banno. (1995). ***The Establishment of the Japanese Constitutional System***. London: Routledge. P. 18.
- Bernard, Silberman. (1993). ***Cages of Reason***. Chicago: The University of Chicago Press. Pp. 221-222.

ثالثًا - مواقع إلكترونية.

- http://research1508.blogspot.com.eg/2015/01/blog-post_12.html
- https://ar.wikipedia.org/wiki. -http://research1508.blogspot.com.eg/2015/01/blog-post_12.html
- www.microsoft.com/middleeast/arabic/glf/article1.aspx
- http://m.ahewar.org/s.asp2aid=490385&r=0&cid=0&u=&i=7048&q -siteresources.worldbank.org/INTLED/552648./20596552/led_primer_arabic.pdf
- https://www.arab-ency.com/ar

The Role of Local Administration in Achieving Sustainable Local Economic Development In Light of Political Transformations and Current Economic Developments

Dr. Ahmed Ibrahim Abdel Aal Hassan
Doctor of Economics and Public Finance
Faculty of Law - Mansoura University
Assistant Professor - Faculty of Business Administration
Shaqra University - Saudi Arabia
Economist at the Federation of Arab Chambers of Commerce
Beirut, Lebanon

ABSTRACT

Egypt is now looking forward to a new phase in its history, correcting the errors of the past and moving towards a position worthy of its people, a better future deserving of democratic darkness, social justice and respect for human rights. In order to achieve these great dreams, the issue of local administration and economic development must be reconsidered, and achieve sustainable development through local administration of a range of political, social, administrative and economic functions. Local economic development is a process in which both the public and the private sector participate in the community in order to achieve sustained and advanced economic growth to reach a better standard of living for all members of the community.

The local administration occupies a large place in the economies of developed and developing countries because of its great importance in local economic development and poverty reduction, because of its job creation for members of society.

Sustainable development represents a new opportunity for the quality of economic growth and the distribution of its benefits to all strata of society, not just a process of economic expansion that does not prevent the growing disparities between individual incomes.

Therefore, sustainable development is the main officer of the economic policies that globalization has reached in its dealings with the environment and natural resources. Therefore, we must strive to achieve them in our Arab world, face global challenges, eradicate poverty and change unsustainable patterns of production and consumption, And the current economic developments in the Arab region, in order to achieve sustainable local economic development.

Keywords: *Local Administration, Local Economic Development, Sustainable Development .*